

مركز البيدر للدراسات والتخطيط

Al-Baidar Center for Studies and Planning



ورقة بحثية

حذف الأصفار من الدينار العراقي بين الإصلاح النقدي والتحديات الهيكلية

د.ماردين محسوم فرج



إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

مقدمة

تُعدُّ إعادة تسمية العملة أو حذف الأصفار منها إحدى الأدوات التي لجأت إليها دول عديدة لإعادة تنظيم هيكل عملتها بعد فترات طويلة من التضخم، أو لتبسيط التعاملات النقدية والمحاسبية، أو لتحسين كفاءة أنظمة الدفع والحد من الأعباء الناتجة عن تضخم القيم الاسمية.

ويُقصد بحذف الأصفار (**Redenomination**) إعادة تحديد الوحدة الاسمية للعملة من خلال استبدال عدد كبير من الوحدات النقدية القديمة بوحدة نقدية جديدة ذات قيمة اسمية أقل رقمياً، مع الحفاظ على القيمة الاقتصادية الفعلية للمعاملات والأرصدة. ولا يُعدُّ حذف الأصفار، بحد ذاته، زيادةً في القوة الشرائية للعملة أو ارتفاعاً في قيمتها الحقيقية، وإنما يمثل إجراءً نقدياً ومحاسبياً يهدف أساساً إلى تبسيط التعاملات النقدية والأسعار.

فعلى سبيل المثال، إذا قررت دولة حذف ثلاثة أصفار، فإنَّ 1000 دينار القديم، (الحالي)= 1 دينار جديد

وإذا كان سعر سلعة ما 100,000 دينار قديم، فإنَّ سعرها المحاسبي الجديد يصبح 100 دينار جديد، لكن القيمة الاقتصادية للسلعة لا تتغير بمجرد حذف الأصفار.

وبناءً على ذلك، يختلف حذف الأصفار (**Redenomination**) اختلافاً جوهرياً عن إعادة تقييم العملة (**Revaluation**) أو عن مجرد تغيير سعر الصرف، كما يختلف عن الإصلاحات النقدية التي تستهدف التأثير في القيمة الحقيقية للعملة وقوتها الشرائية. فحذف الأصفار لا يؤدي بحد ذاته إلى ارتفاع قيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية، وإنما يقتصر أساساً على إعادة صياغة الوحدة النقدية والقيم الاسمية المتداولة.

وتكتسب هذه التفرقة أهمية خاصة في الحالة العراقية، إذ غالباً ما يختلط النقاش العام حول حذف الأصفار بالاعتقاد بأنّ هذا الإجراء يعني تلقائياً «تقوية الدينار» أو «رفع قيمته أمام الدولار». والحقيقة أنّ حذف الأصفار لا يحقق ارتفاعاً فعلياً في سعر صرف الدينار أو قوته الشرائية ما لم ترافقه سياسات اقتصادية ونقدية قادرة على دعم استقرار العملة وتحسين قيمتها الحقيقية.

وقد سبق للعراق أن درس مشروع حذف الأصفار بصورة رسمية؛ إذ أعدّ البنك المركزي العراقي عام 2012 دراسة بعنوان (إعادة هيكلة العملة العراقية (مشروع حذف الأصفار الثلاثة وكلف المعاملات النقدية) للدكتور مظهر محمد صالح، قدّرت كلفة الاستبدال آنذاك بنحو 172 مليار دينار (ما يعادل 150 مليون دولار أمريكي) تُوزَّع على الطباعة والنقل والتأمين وإتلاف العملة القديمة¹.

لكنّ حتى أغسطس 2026، لا يعني وجود الدراسة والمشروع السابق أنّ عملية التنفيذ قد بدأت؛ فقد نفى البنك المركزي العراقي رسمياً في 26 أغسطس 2026 قيامه بطباعة أي عملة جديدة محذوفة الأصفار أو طرحها للتداول، ودعا المواطنين إلى عدم الانسياق وراء الشائعات والاعتماد حصراً على بياناته الرسمية، مؤكداً أنّ أيّ مشروع مستقبلي في هذا المجال، إذا اتخذ قرار رسمي بشأنه، سيخضع لمراحل قانونية وتنظيمية وفنية متعددة وفترة انتقالية مناسبة².

ومن هنا، فإنّ السؤال الاقتصادي الصحيح ليس فقط: هل يستطيع العراق حذف ثلاثة أصفار؟ وإنما: هل يمتلك العراق الظروف النقدية والمالية والمصرفية والمؤسسية التي تسمح بتنفيذ العملية بأقل تكلفة وأدنى مخاطر؟

1. المركزي العراقي ينفي طباعة عملة جديدة محذوفة الأصفار، شفقنا العراق، 26 أغسطس 2026. مظهر محمد صالح، «إعادة هيكلة العملة العراقية (مشروع حذف الأصفار الثلاثة وكلف المعاملات النقدية)»، بحوث البنك المركزي العراقي، 2012.

2. حذف 3 أصفار من الدينار العراقي يكلف «المركزي» 150 مليون دولار، صحيفة الاتحاد، 2012.

أولاً : ما المقصود بحذف الأصفار؟

حذف الأصفار هو عملية إعادة تسمية للوحدة النقدية بحيث يتم استبدال عدد من الوحدات القديمة بوحدة جديدة. فإذا حذف العراق ثلاثة أصفار، يصبح التحويل كالتالي:

العملة القديمة	250	500	1000	5000	25000	50000
العملة الجديدة	0.25 دينار 250 فلس	0.5 دينار 50 فلس	1 دينار	5 دينار	25 دينار	50 دينار

ويتم تحويل الأجور والرواتب، والأسعار، والودائع المصرفية، والقروض، والضرائب، والعقود، والإيجارات، والحسابات الحكومية، والأصول والالتزامات، بنسبة التحويل نفسها. لذلك، إذا كان راتب الموظف 2,000,000 دينار قديم، فسيصبح 2,000 دينار جديد، ولا يعني ذلك انخفاض الراتب الحقيقي.

ثانياً: الآثار غير المترتبة على عملية حذف الأصفار

من أهم الجوانب التي ينبغي توضيحها للمواطنين أنَّ حذف الأصفار لا يؤدي تلقائياً إلى تحقيق ما يلي:

- رفع القوة الشرائية للدينار.
- خفض سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الدينار العراقي.
- زيادة دخل المواطنين الحقيقي.
- خفض أسعار السلع.
- زيادة الإنتاج.

- خفض التضخم بصورة تلقائية.
- زيادة احتياطات البنك المركزي.
- تحسين سعر الصرف الحقيقي.

فإذا كان سعر الصرف الرسمي المعتمد من البنك المركزي العراقي 1,320 ديناراً للدولار الواحد (وهو السعر المعتمد منذ فبراير 2023)³ فبعد حذف ثلاثة أصفار يصبح حساباً دولار = 1.320 دينار جديد، وهذا مجرد تغيير في وحدة القياس دون أي أثر على القيمة الفعلية للعملة.

ثالثاً: لماذا تلجأ الدول إلى حذف الأصفار؟

يمكن تلخيص الدوافع الاقتصادية في خمسة أهداف رئيسية:

1. تبسيط التعاملات النقدية: من خلال تقليل الإجراءات البيروقراطية وتسهيل تداول الأموال في الأسواق، مما ينعكس إيجاباً على مرونة التجارة اليومية.
2. تخفيض تكلفة التعامل بالنقد: عبر تقليص الاعتماد على النقد الورقي الذي يتطلب تكاليف باهظة للطباعة، النقل، والحماية، والتوجه نحو البدائل الأقل تكلفة.
3. تحسين المحاسبة والأنظمة المصرفية: بتطبيق معايير محاسبية حديثة وتحديث البنية التقنية للبنوك، مما يضمن دقة البيانات ويقلل من نسب الأخطاء والتجاوزات.
4. تطوير أنظمة الدفع: يمثل هذا البند حجر الزاوية للتحول الرقمي؛ حيث إنَّ بناء منصات دفع إلكترونية سريعة وآمنة يسهّل حركة الأموال ويواكب التطورات العالمية.

3. IMF Explains Iraq's Exchange Rate Arrangement, Iraq Business News, 16 July 2025.

5. دعم مصداقية العملة: كنتيجة مباشرة للخطوات السابقة، يتم تعزيز الشفافية والكفاءة، مما يؤدي إلى استقرار العملة الوطنية وزيادة الثقة بها محلياً ودولياً.

رابعاً: آلية تنفيذ حذف الأصفار

المرحلة الأولى: دراسة الجدوى والجاهزية: في هذه المرحلة يتم دراسة الوضع الاقتصادي على المستوى الكلي و النقدي:

1. الاستقرار النقدي والاقتصادي: يتطلب نجاح عملية حذف الأصفار بيئة اقتصادية متوازنة، تبدأ بانخفاض معدل التضخم واستقراره كشرط أساسي لضمان ثبات القوة الشرائية، بالتوازي مع استقرار سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار العراقي. وتزداد جاهزية الاقتصاد كلما ضاقت الفجوة بين سعر الصرف الرسمي و (سعر الصرف غير الرسمي) وذلك لعدم وجود سوق موازٍ في العراق كون وزارة المالية أو الحكومة هي مصدر الدولار الوحيد في البلاد، وهو ما يعتمد بشكل مباشر على امتلاك البنك المركزي حجماً كافياً من الاحتياطيات الأجنبية لقدرته على التدخل ودعم استقرار سوق الصرف خلال المرحلة الانتقالية.

2. المؤشرات النقدية: تؤثر القراءة الدقيقة للمؤشرات النقدية مباشرة في سهولة تنفيذ العملية، إذ تتيح معرفة حجم السيولة في الاقتصاد تقدير الأموال المتأثرة بإعادة تسمية العملة، بينما يمثل حجم النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي تحدياً عملياً؛ حيث يزيد ارتفاعه من تعقيد عملية استبدال الأوراق النقدية. وفي المقابل، فإنَّ انخفاض نسبة استخدام النقد والتحول نحو المدفوعات الإلكترونية يسهل عملية التحول، مدعوماً بانخفاض مستوى الدولة وتراجع الاعتماد على الدولار في الادخار والمعاملات، مما يعكس إيجاباً على تعزيز فاعلية العملة المحلية.

3. **الجاهزية المؤسسية والتكنولوجية:** تتوقف الكفاءة التنفيذية للقرار على مدى جاهزية الجهاز المصرفي وقدرته على استبدال العملة وتحديث الحسابات والسجلات والأنظمة المحاسبية بسرعة ودقة. وتتكامل هذه العملية مع مدى جاهزية أنظمة الدفع الإلكتروني شاملة أجهزة الصراف الآلي، ونقاط البيع، والتحويلات الإلكترونية، وأنظمة المقاصة، إلى جانب قدرة مؤسسات القطاعين الحكومي والخاص والأسواق على تعديل الأسعار، والعقود، والرواتب، والأنظمة المالية لتتوافق تماماً مع العملة الجديدة.

جدير بالذكر أنَّ مرحلة اتخاذ القرار تمثل حجر الزاوية والركيزة الأساسية للعملية بأكملها؛ حيث تُبنى عليها وتعتمد على دقتها جميع الخطوات والمراحل الميدانية القادمة.

المرحلة الثانية: القرار القانوني والمؤسسي

يجب تحديد الجهة المختصة، والإطار القانوني، وآلية تحويل العقود والديون والالتزامات.

المرحلة الثالثة: تصميم العملة الجديدة

في هذه المرحلة يتطلب التقييم الفني والهيكل للعملة مراجعة دقيقة للفئات النقدية ومدى ملاءمتها للاحتياجات المعاملاتية اليومية للجمهور، بالتوازي مع اختيار تصميم عصري يعكس الهوية الوطنية وتحديد المادة المستخدمة في الصنع- سواء الورق التقليدي أو البولييمر- لضمان المتانة وتحديد التوازن الأنسب بين الأوراق النقدية والعملات المعدنية، كما يشمل هذا التقييم تضمين أحدث العلامات الأمنية المقاومة للتزوير، بما يضمن سهولة التعرف عليها وتسهيل تداولها بثقة وأمان في التعاملات اليومية والأنظمة المصرفية.

المرحلة الخامسة: تحديث النظام المصرفي

تقتضي هذه المرحلة إجراء تقييم شامل لكافة مكونات البنية التحتية والأنظمة المالية، بدءاً من وسائل الدفع الميدانية والرقمية كأجهزة الصراف الآلي (ATM)، ونقاط البيع (POS)، والتطبيقات والمحافظ الإلكترونية، وصولاً إلى تحديث الأنظمة المصرفية الأساسية، وأنظمة الرواتب، والمحاسبة الحكومية، والأنظمة الضريبية، والأنظمة المحاسبية للشركات، وذلك لضمان توافقها الكامل وسلسلة استمرار التعاملات دون انقطاع.

المرحلة السادسة: فترة التداول المزدوج

يتطلب تنفيذ هذا التحول تداول العملتين القديمة والجديدة جنباً إلى جنب لفترة انتقالية محددة، وهي خطوة حاسمة لامتصاص صدمة الانتقال وتسهيل استيعاب الشارع والأسواق للتغيير. وتكتسب مدة هذه المرحلة أهمية قصوى للوصول إلى الأهداف المرجوة؛ إذ إنّ تقليص التوقيت الزمني والتسريع في إلغاء التداول المزدوج قد يتسببان في ظهور آثار سلبية حادة- منها إرباك التعاملات اليومية، وزيادة الضغط التشغيلي على المصارف، وتعميق حالة المخاوف لدى الجمهور- في حين يُتيح التحديد المتوازن للمدة انتقالاً سلسة وآمنة للمنظومة المالية بأكملها.

المرحلة السابعة: عرض الأسعار بالعملتين

خلال الفترة الانتقالية يجب أن يظهر السعر مثلاً: 100,000 دينار قديم = 100 دينار جديد، حتى يستطيع المواطن المقارنة.

المرحلة الثامنة: سحب العملة القديمة

تُسحب الأوراق القديمة تدريجياً من التداول من خلال المصارف والمؤسسات المالية.

المرحلة التاسعة: إتلاف العملة القديمة

بعد جمعها، يتم إتلافها وفق إجراءات أمنية ومحاسبية صارمة.

المرحلة العاشرة: التقييم بعد التنفيذ

تتطلب هذه المرحلة إجراء قياس دقيق ومستمر للآثار الاقتصادية والسلوكية الناتجة عن عملية الإصلاح النقدي، وذلك من خلال رصد حركة التضخم واتجاهات أسعار الصرف ومدى انخفاض مستوى الدولار واستقرار الأسعار العام، بالتوازي مع تحليل حجم النقد والتغيرات في سلوك المستهلك، وتقييم مدى التوسع في استخدام المدفوعات الإلكترونية ومدى انخفاض تكلفة المعاملات، للتحقق من استدامة الاستقرار النقدي وتحقيق الأهداف المرجوة.

خامساً التجارب الدولية

1. تركيا - تجربة ناجحة

تُعدُّ تركيا من أبرز التجارب التي يمكن للعراق الاستفادة منها. ففي 1 يناير 2005 أزيلت تركيا ستة أصفار من الليرة (بحيث عادل مليون ليرة قديمة ليرة تركية جديدة واحدة)، وأطلقت الليرة التركية الجديدة⁴ وجاء ذلك بعد أن انخفضت قيمة الليرة من نحو 9 ليرات مقابل الدولار في أواخر الستينيات إلى نحو 1.65 مليون ليرة مقابل الدولار بحلول أواخر عام 2001، أي بمعدل تضخم سنوي متوسط بلغ نحو 38%، وهو ما وصفه رئيس الوزراء آنذاك رجب طيب أردوغان بـ "العار الوطني" ما دفع البرلمان إلى إقرار قانون حذف الأصفار في ديسمبر 2003⁵.

4. Revaluation of the Turkish lira, Wikipedia (accessed August 2026).

5. Revaluation of the Turkish lira, Wikipedia (accessed August 2026). و Turkey to Drop Currency Zeros to Battle Inflation, NPR, 5 May 200

ولم يكن حذف الأصفار إجراءً منفرداً؛ فقد سبقته سنوات من مكافحة التضخم وتقوية السياسة النقدية والمؤسسية. كما جرى تداول العملة الجديدة والقديمة بالتوازي حتى نهاية عام 2005، ثم اكتملت المرحلة الثانية في يناير 2009 بإسقاط كلمة «الجديدة» من اسم العملة رسمياً.

2. غانا - تجربة ناجحة إلى حد كبير

في يوليو 2007 أعادت غانا تسمية عملتها بحيث أصبح 10,000 سيدي قديم يعادل سيدي غاني جديد واحد (يُقَسَّم إلى 100 بيزيوا) وكان الهدف معالجة آثار التضخم السابق وتبسيط المعاملات والحسابات وأنظمة الدفع، بعد أن أصبح المواطنون، بحسب تقارير محلية⁶، «مثقلين بحمل حزم ضخمة من الأوراق النقدية». وقد واجه التطبيق في أيامه الأولى بعض التحديات التقنية في توفر الفئات الجديدة عند أجهزة الصراف الآلي والمصارف وبحسب النشرة الفصلية الرسمية لبنك غانا المركزي، فقد تم سحب 84.9% من العملة القديمة من التداول بحلول نهاية الربع الثالث من عام 2007 ما يعكس نجاحاً نسبياً في سرعة إنجاز الاستبدال⁷.

3. رومانيا - تجربة انتقالية منظمة

في 1 يوليو 2005 حذفت رومانيا أربعة أصفار من عملتها (الليو)، بحيث عادل 10,000 وحدة من العملة القديمة وحدة واحدة من «الليو الثقيل» الجديد وجاء هذا الإصلاح في سياق استعداد رومانيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وأعلن محافظ البنك المركزي حينها أنَّ الخطوة تمثل ختاماً لمرحلة التضخم المرتفع في البلاد، وأنها لن تؤدي إلى تسريع التضخم من جديد⁸، واستُخدمت العملتان القديمة والجديدة معاً حتى نهاية

6. Bank of Ghana, Quarterly Bulletin (July–September 2007), Box 5.2 — Redenomination Update.

7. Ghana Unveils New Cedi Denominations, VOA News, 4 July 2007.

8. Romania Implements Currency Reform, RFE/RL, 30 June 2005

عام 2006، مع الإبقاء على إمكانية استبدال العملة القديمة في المصارف دون سقف زمني محدد بعد ذلك.

4. زيمبابوي - تجربة فاشلة وتحذيرية

تمثل زيمبابوي الحالة المعاكسة تماماً. فبعد أن حذفت البلاد ثلاثة أصفار من عملتها في أغسطس 2006، عادت في يوليو 2008 لحذف عشرة أصفار إضافية، ثم حذفت في فبراير 2009 اثني عشر صفراً أخرى في إطار ما عُرف بـ "الدولار الزيمبابوي الرابع". ومع ذلك استمر التضخم في الانفجار: فبحسب تقديرات متداولة استند بعضها إلى بيانات صندوق النقد الدولي، بلغت ذروة معدل التضخم السنوي في عام 2008 نحو 500 مليار بالمئة في حين قدّر باحثون اقتصاديون مستقلون (مثل ستيف هانكي من جامعة جونز هوبكنز) الرقم الفعلي عند ذروته في منتصف نوفمبر 2008 بما يقارب 89.7 سكستليون بالمئة على أساس سنوي، أي ما يعادل نحو 79.6 مليار بالمئة شهرياً. وفي النهاية أوقفت الحكومة طباعة عملتها المحلية بالكامل في أبريل 2009، وقنّنت التعامل بالعملات الأجنبية (الدولار الأمريكي واليورو والرانند الجنوب أفريقي) بدلاً منها¹⁰.

يمكن تلخيص التجارب المختارة إلى الدولية يتضمن نتائج الدول المختارة و كيفية الاستفادة منها:

الدولة	الأصفار المحذوفة	النتيجة	الدرس
تركيا (2005)	6	ناجحة	الاستقرار يسبق الحذف
غانا (2007)	4	ناجحة إلى حد كبير	التحضير والتوعية مهمان

9. Steve H. Hanke, Zimbabwe's Hyperinflation: The Correct Number Is 89 Sextillion Percent, Cato at Liberty, Cato Institute.

10. Hyperinflation in Zimbabwe, Wikipedia (accessed August 2026) - chrome-extension://efaidnbmnnnibpajpcglclefindmkaj/https://honors.libraries.psu.edu/files/final_submissions/953

الدولة	الأصفار المحذوفة	النتيجة	الدرس
رومانيا (2005)	4	ناجحة	الانتقال التدريجي والتسعير المزدوج مهمان
زيمبابوي (2006-2009)	عدة عمليات (3 ثم 10 ثم 12)	فاشلة	حذف الأصفار لا يعالج التضخم

تُظهر التجارب الدولية في تركيا وزيمبابوي ورومانيا وغانا أنَّ نجاح عملية حذف الأصفار لا يعتمد على الإجراء النقدي بحد ذاته، وإنما يرتبط بدرجة كبيرة بالظروف الاقتصادية والمؤسسية التي تسبقه وبكيفية إدارة المرحلة الانتقالية. فالتجربة التركية تؤكد أنَّ تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي ينبغي أن يسبق حذف الأصفار، إذ لم يكن نجاح العملية نتيجة حذف الأصفار وحده، بل جاء في إطار إصلاحات اقتصادية ونقدية أوسع. أما تجربة زيمبابوي فتقدم درساً مهماً للعراق، يتمثل في أنَّ حذف الأصفار لا يمكن أن يعالج التضخم إذا بقيت أسبابه الأساسية قائمة، مما يؤكد ضرورة معالجة الاختلالات الاقتصادية قبل تنفيذ العملية. وتوضح تجربة رومانيا أهمية توفير فترة انتقالية كافية، واعتماد التسعير المزدوج، وتكثيف حملات التوعية للحد من الالتباس والوهم النقدي وحماية المستهلكين. في حين تُبرز تجربة غانا أهمية التحضير المسبق، وتوفير العملة الجديدة بكميات كافية، والمتابعة الدقيقة لعملية سحب العملة القديمة من التداول. وبناءً على هذه التجارب، فإنَّ الدرس الأهم للعراق هو أنَّ حذف الأصفار ينبغي ألا يُنظر إليه كإجراء مستقل لتقوية الدينار، وإنما كجزء من برنامج متكامل للإصلاح النقدي والاقتصادي يبدأ بتحقيق استقرار التضخم وسعر الصرف، وتقليص الفجوة بين السعر الرسمي والموازي، وتعزيز الثقة بالعملة، ورفع جاهزية الجهاز المصرفي وأنظمة الدفع، مع اعتماد فترة انتقالية مدروسة وحملة توعية واسعة؛ وبذلك تصبح عملية حذف الأصفار نتيجةً لبيئة اقتصادية مستقرة وليست بديلاً عن تحقيقها.

سابعاً: واقع العراق مقارنة بالتجارب الدولية

العراق يختلف عن تركيا وغانا ورومانيا، كما يختلف جذرياً عن زيمبابوي. فالعراق لا يعاني حالياً من تضخم مفرط؛ إذ تشير توقعات صندوق النقد الدولي الصادرة في أبريل 2026 إلى أنَّ معدل التضخم في العراق سيستمر عند نحو 3% خلال عام 2026، وهو من أكثر المعدلات استقراراً في المنطقة (مقارنة بنحو 74.1% في السودان و13.2% في مصر و6.5% في تونس في الفترة ذاتها)¹¹ وعنصر إيجابي مهم. لكنَّ توجد مجموعة من التحديات الأخرى التي يجب أخذها في الاعتبار وهي ما يأتي:

1. فجوة سعر الصرف: تُعدُّ إحدى أهم نقاط الضعف؛ فبينما يثبت البنك المركزي السعر الرسمي عند 1,320 ديناراً للدولار [صندوق النقد الدولي - مشاورات المادة الرابعة 2024/2025]¹²، يتذبذب السعر في السوق الموازية بين 1,480 و1,510 دينار للدولار بفجوة تتراوح بين 12% و14%. وعلى الرغم من إلزام تحويل جميع المعاملات التجارية عبر المراسلات المصرفية والدفع الإلكتروني، فإنَّ الفجوة تستمر بسبب الطلب النقدي لتمويل التجارة غير الرسمية¹³.

2. الهيمنة المطلقة للاقتصاد النفطي: يعتمد الاقتصاد العراقي بنسبة تتراوح بين 88% إلى 93% على الموارد النفطية لتمويل الموازنة العامة، وتُمثل الصادرات النفطية نحو 95% من إيرادات العملة الأجنبية¹⁴. هذا التركيز يربط قدرة البنك المركزي على دعم

11. IMF projects Iraq's inflation rate to continue at 3% in 2026, Iraqi News, 16 April 2026.

12. تقرير مشاورات المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي (IMF Article IV Consultation) + النشرات الدورية للبنك المركزي العراقي (CBI).

13. IMF, Iraq: 2025 Article IV Consultation — Press Release, Staff Report, and Informational Annex, IMF Country Report No. 25/183, July 2025.

[2] IMF Executive Board Concludes 2025 Article IV Consultation with Iraq, Press Release No. 25/243, July 9, 2025.

[3] IMF Explains Iraq's Exchange Rate Arrangement, Iraq Business News, 16 July 2025.

14. تقارير الحسابات الختامية لوزارة المالية العراقية + تقرير المراقبة الاقتصادية الصادر عن البنك الدولي (World Bank Iraq) (Economic Monitor).

العملة وضمن التغطية النقدية بأسعار الخام العالمية وحصص الإنتاج.

3. اتساع نطاق الدولار الجزئية: على الرغم من القرارات الحكومية بمنع التعامل بالدولار في الأسواق المحلية، يُقدَّر أنَّ 30% إلى 40% من المعاملات الضخمة (العقارات، السيارات، وتجارة الجملة) والمدخرات لا تزال تُدار بالدولار¹⁵، مما يُزيد من حساسية تنفيذ عملية حذف الأصفار مقارنة بتجارب دول أخرى.

4. الاعتماد الحاد على الاستيراد والتضخم المستورد: يستورد العراق أكثر من 80% من احتياجاته الاستهلاكية والغذائية. وبرغم استقرار معدل التضخم العام عند مستويات مُسيطر عليها نسبياً (2.5% إلى 3.5% ، فإنَّ أسعار السلع ترتبط مباشرة بالسعر الموازي للدولار وليس الرسمي¹⁶.

5. تركيز الملاءة وضعف الشمول المالي: تستحوذ المصارف الحكومية الثلاثة (الرافدين، الرشيد، وتبي) على أكثر من 85% من أصول القطاع المصرفي، بينما تظل نسبة الشمول المالي في العراق من بين الأدنى إقليمياً بين 19% إلى 25% بين البالغين، مما يشكل عائقاً أمام استيعاب عملية التبديل الشاملة¹⁷.

6. ضخامة الكتلة النقدية خارج المصارف: يتجاوز حجم النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي 85% من إجمالي النقد الصادر (ما يتجاوز 90 ترليون دينار عراقي ممتصة في المنازل والقطاع غير الرسمي)، مما يُضاعف الكلفة اللوجستية والمخاطر الأمنية لجمع الأوراق النقدية القديمة.

15. المصدر: دراسات قسم البحث المالي في البنك المركزي العراقي + تقارير شبكة الاقتصاديين العراقيين (IEN).

16. الجهاز المركزي للإحصاء (وزارة التخطيط العراقية) + بيانات قاعدة بيانات المؤشرات التنموية للبنك الدولي

17. المصدر: قاعدة بيانات المؤشرات المالية الشاملة للبنك الدولي (Global Findex Database) + تقرير التقييم المالي الصادر عن البنك الدولي بالتعاون مع

ثامناً: تقييم أولي لجاهزية العراق

يمتلك العراق جملة من المقومات والركائز الفنية التي تدعم خيار حذف الأصفار، وفي مقدمتها الخبرة التراكمية الواسعة للبنك المركزي في إدارة العملة والسياسة النقدية، والاستناد إلى دراسة فنية متخصصة ومعدّة مسبقاً لهذه العملية منذ عام 2012. يُضاف إلى ذلك تسجيل معدلات تضخم منخفضة نسبياً تُقدَّر بنحو 3% لعام 2026 بحسب توقعات صندوق النقد الدولي، والتطور الملحوظ في بنية أنظمة الدفع الإلكتروني مقارنة بالعقد الماضي، إلى جانب تحسن نظام تمويل التجارة الخارجية عبر المصارف وتعزيز علاقات المراسلة المصرفية منذ يناير 2025، مدعوماً بحجم احتياطات أجنبية مهمة لدى البنك المركزي تمنحه مرونة وقدرة أعلى على توفير الغطاء النقدي اللازم وإدارة المرحلة الانتقالية.

في المقابل، تبرز مجموعة من التحديات ونقاط الضعف الهيكلية التي قد تعوق نجاح هذه الخطوة، يتقدمها الاعتماد الشديد على الإيرادات النفطية وضعف التنوع الاقتصادي، إلى جانب استمرار الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والسوق الموازية وارتفاع الطلب المستمر على الدولار. كما يُشكل اتساع حجم الاقتصاد غير الرسمي، وتفشي ظاهرة الدولار الجزئية، والاعتماد الحاد على الاستيراد لتلبية الاحتياجات المحلية عواملَ ضغطٍ تُضاعف من حساسية أي تعديل نقدي وتزيد من المخاطر التشغيلية المصاحبة لعملية الاستبدال.

أنَّ العراق يمتلك بعض المقومات الفنية الأساسية، إلا أنه ليس في وضع يسمح باعتبار قرار حذف الأصفار عملية خالية من المخاطر. لذا، يجب ألا يُتخذ هذا القرار استناداً إلى رغبة مجردة في اختزال الأرقام، بل ينبغي ربطه وثيقاً بمؤشرات جاهزية واقعية، محددة، وقابلة للقياس. إنَّ حذف الأصفار لا يصح أن يكون نقطة البداية للإصلاح النقدي، بل هو التتويج والمرحلة الأخيرة لبرنامجٍ إصلاحٍ ومصرفي واقتصادي متكامل؛ لا يُصار إلى تطبيقه

إلا بعد تحقق كافة المؤشرات وتضييق الفجوة النقدية عبر فترة تهيئة وتأهيل لا تقل عن ثلاث سنوات، وفقاً لتقديرات هذا التقرير والمشاورات الدولية المعتمدة.

تاسعاً: السيناريوهات المحتملة

لبيان الآثار المحتملة من هذه العملية نعرض السيناريوهات الآتية:

السيناريو الأول: الإصلاح النقدي الناجح (المتفائل) يفترض هذا السيناريو انطلاق العملية بعد التحقق التام من استقرار الاقتصاد الكلي، عبر حزمة إجراءات متكاملة تشمل السيطرة على التضخم، وضبط سوق الصرف لردم الفجوة بين السعرين الرسمي وغير الرسمي، وتوفير السيولة الأجنبية للتعاملات المشروعة للحد من المضاربة. كما يتطلب استمرار التحديث المصرفي للبنى التحتية كأجهزة (ATM) ونقاط البيع (POS)، وتوسيع نطاق الدفع الإلكتروني بالتوازي مع فترة تداول مزدوج كافية وعرض مزدوج للأسعار، مدعومة بحملة توعية وطنية ومشاركات فنية من صندوق النقد الدولي. يُفضي هذا المسار إلى حلقة إيجابية تبدأ بتضخم منخفض واستقرار في أسعار الصرف وتكاليف الإنتاج والاستيراد، مما يعزز الثقة بالدينار ويكفل نجاح إعادة هيكلة العملة.

السيناريو الثاني: التضخم والدولة (المتشائم) يقوم هذا السيناريو على فرضية تنفيذ عملية حذف الأصفار بشكل متسرع قبل معالجة الاختلالات الهيكلية القائمة في سوق الصرف، مما يحوّل العملية إلى حلقة عكسية سلبية تبدأ بتراجع الثقة وزيادة الطلب على الدولار، وينتج عنها ارتفاع السعر الموازي وتعاضم تكاليف الاستيراد والإنتاج، وبالتالي تصاعد التضخم واتساع ظاهرة الدولة. وفي حال المضي بتطبيق قرار التبديل خلال هذا العام بشكل عاجل دون استكمال شروط الجاهزية المالية والمؤسسية، يغدو الاقتصاد العراقي أكثر عرضة لتحقيق هذا السيناريو المتشائم؛ ليتحول حذف الأصفار من أداة إصلاحية إلى عامل مضاعف للصدمات والمخاطر.

السيناريو الثالث: النجاح النقدي والتقني المحدود يرصد هذا السيناريو نجاح العملية على المستوى الفني والمصرفي حصراً، من خلال إتمام استبدال الأوراق النقدية وتحديث الأنظمة المحاسبية والدفع الإلكتروني دون تفاقم التضخم أو حدوث أزمات مصرفية، ولكن دون أن يعكس ذلك تحسناً جوهرياً في القوة الشرائية أو سعر الصرف الحقيقي. ويظهرُ التقييم الاقتصادي المبني على تشخيص الواقع واستناداً لمشاورات صندوق النقد الدولي- التي تمنح فترة تهيئة قياسية لا تقل عن ثلاث سنوات لإنجاز المتطلبات الفنية- أنَّ هذا السيناريو هو النتيجة الأكثر ترجيحاً عند الالتزام بالتطبيق الفني المدروس؛ حيث يتحقق الاستبدال النقدي بنجاح إداري دون أن يعني ذلك بالضرورة معالجة كافة المشكلات الهيكلية للاقتصاد الكلي.

عاشراً : مصفوفة المخاطر

بناءً على واقع الاقتصاد العراقي وبيانات منشورة و تجارب دولية يمكن عرض الآثار المحتملة لعملية حذف ثلاثة أصفار للدينار العراقي:

الخطر	الاحتمال	التأثير	الإجراء الوقائي
ارتفاع التضخم	متوسط	مرتفع	سياسة نقدية متشددة ورقابة على الأسعار
ارتفاع سعر الدولار في السوق الموازية	متوسط إلى مرتفع	مرتفع	إدارة فعالة لسوق الصرف وتوفير العملة الأجنبية
اتساع الدولة	متوسط	مرتفع جداً	تعزيز الثقة بالدينار وأدوات الادخار به
التقريب السعري (الوهم النقدي)	مرتفع	متوسط	تسعير مزدوج إلزامي خلال المرحلة الانتقالية
المضاربة في سوق الصرف	متوسط	مرتفع	رقابة صارمة على سوق الصرف

الخطر	الاحتمال	التأثير	الإجراء الوقائي
ارتباك المواطنين وضعف الفهم	متوسط	متوسط	حملة توعية وطنية واسعة ومبسطة
ارتفاع تكاليف الإنتاج والاستيراد	متوسط	مرتفع	استقرار سعر الصرف قبل التنفيذ
تعطل الأنظمة المصرفية والدفع الإلكتروني	منخفض إلى متوسط	مرتفع	اختبار الأنظمة مسبقاً وبناء خطط طوارئ
نقص الفئات النقدية الصغيرة عند الإطلاق	متوسط	متوسط	تصميم فئات مناسبة للاحتياجات اليومية
تهريب العملة القديمة أو استغلال فارق الاستبدال	منخفض إلى متوسط	متوسط	رقابة مصرفية وجمركية مشددة
تكلفة التنفيذ المباشرة (طباعة، نقل، إتلاف)	مرتفع (مؤكد الحدوث)	متوسط	تخصيص موازنة مسبقة (قُدِّرَت في دراسة 2012 بنحو 150 مليون دولار)

بناءً على ما تم تحليله من خلال الواقع الاقتصادي و السيناريوهات، يتطلب الانتقال نحو خطوة حذف الأصفار ربط القرار النهائي بإطار تنفيذي محكم يضمن استيفاء عشرة مؤشرات رئيسة للجاهزية، قابلة للقياس والمتابعة؛ وفي صدارتها استقرار التضخم عند مستويات منخفضة ومستدامة، وتقليص الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وغير الرسمي، وضمان كفاية الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي، إلى جانب خفض مستويات الدولار في التعاملات المحلية. كما يستلزم الأمر التحقق التام من جاهزية الجهاز المصرفي لإدارة عملية الاستبدال، ورفع كفاءة البنية التحتية للمدفوعات الرقمية (أجهزة ATM، نقاط POS، والمحافظ الإلكترونية)، وتوفير الفئات النقدية الجديدة بما يضمن ملاءمتها للاستخدام اليومي، بالتوازي مع تحديد فترة انتقالية مدروسة للتداول المزدوج، وإرساء آليات حازمة لمراقبة الأسعار ومنع استغلال التحول، وإطلاق خطة توعية

وطنية شاملة ومبكرة. بناءً على ذلك، فإنَّ حذف الأصفار لا يصح أن يكون بداية الطريق للإصلاح النقدي، بل هو التتويج والمرحلة الأخيرة لبرنامج إصلاحي ومصرفي واقتصادي متكامل لا يُصار إلى تطبيقه إلا بعد تحقق كافة مؤشرات الجاهزية المطلوبة.

الخلاصة النهائية

حذف ثلاثة أصفار من الدينار العراقي ليس، في جوهره، عملية لرفع قيمة الدينار أو زيادة القوة الشرائية للمواطن، وإنما هو إعادة تسمية للوحدة النقدية وتبسيط للهيكل الاسمي للعملة. وقد أثبتت تجارب تركيا وغانا ورومانيا أنَّ إعادة تسمية العملة يمكن أن تنجح عندما تأتي بعد تحقيق قدر مناسب من الاستقرار النقدي والمؤسسي، وعندما تُنفَّذ بصورة تدريجية ومنظمة وفي المقابل، تثبت تجربة زيمبابوي أنَّ حذف الأصفار المتكرر لا يمكن أن يحل مشكلة التضخم عندما تكون جذور المشكلة كامنة في السياسة النقدية والمالية والإنتاجية نفسها.

وبالنسبة للعراق، فإنَّ الظروف الحالية تحمل عناصر إيجابية وأخرى تستدعي الحذر. فالتضخم منخفض نسبياً عند حدود 3% في 2026، لكن الاقتصاد لا يزال يعتمد بدرجة كبيرة على النفط والاستيراد، كما أنَّ فجوة سعر الصرف بين السوقين الرسمية والموازية تمثل عاملاً مهماً في تقييم توقيت العملية، على الرغم من التحسن الذي أشار إليه صندوق النقد الدولي منذ اعتماد آلية المراسلة المصرفية في يناير 2025، كما أنَّ البنك المركزي العراقي نفسه يؤكد حالياً عدم وجود عملة جديدة محذوفة الأصفار مطروحة أو مطبوعة للتداول، وأنَّ أي مشروع مستقبلي سيحتاج إلى مراحل قانونية وتنظيمية وفنية واضحة فضلاً عن كلفة تنفيذية مباشرة قُدِّرت في دراسة 2012 بنحو 150 مليون دولار وهو عبء ينبغي أخذه في الحسبان عند تقييم توقيت المشروع وأولوياته.

وعليه، فإنَّ أفضل توصية للعراق ليست رفض حذف الأصفار ولا التعجيل به، وإنما ربطه بمؤشرات جاهزية قابلة للقياس. فإذا تم التنفيذ بعد استقرار التضخم وسعر الصرف، وتقليص فجوة السوق الموازية، وتعزيز الثقة بالدينار، وتطوير القطاعين المصرفي والرقمي، يمكن أن يكون حذف الأصفار إصلاحاً نقدياً مفيداً ومنظماً. أما إذا تم قبل معالجة هذه الاختلالات، فقد لا يسبب حذف الأصفار التضخم بذاته، لكنه قد يصبح بيئة نفسية ونقدية تساعد على زيادة الطلب على الدولار، وارتفاع تكاليف الاستيراد والإنتاج، واتساع الدولار، وارتفاع الضغوط التضخمية.

القضية الأساسية ليست «كم صفرًا سيحذف العراق؟»، بل «هل أصبح الاقتصاد العراقي جاهزاً لإعادة تسمية عملته دون أن تتحول العملية إلى مصدر جديد لعدم الاستقرار النقدي؟»

هوية البحث

- الباحث: د. ماردين محسوم فرج - أستاذ مساعد في الاقتصاد في جامعة السليمانية.
- الموضوع: حذف الأصفار من الدينار العراقي: بين الإصلاح النقدي والتحديات الهيكلية.
- تأريخ النشر: أيلول - سبتمبر 2026.

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكومية، وغير ربحية، أُسس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org